

# دراسة مقارنة: الأنظمة الضريبية في ست دول عربية

2014

إعداد: فراس جابر - إياد الرياحي

سلسلة أوراق بحثية

9

annd  
Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة 1997 بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام 2001. يتركز عمل الشبكة على الضغط والمدافعة في المجالات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وتعمل الشبكة في ثلاث مجالات اساسية: السياسات التنموية في المنطقة العربية، الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ودور المنظمات الدولية والاقليمية في هذا المجال، السياسات الاقتصادية والتجارية واثارها الاقتصادية والاجتماعية. تعمل الشبكة على الضغط باتجاه اصلاحات اقتصادية واجتماعية فاعلة مبنية على مفاهيم التنمية المستدامة، العدالة الجندرية، والمقاربات الحقوقية.

للاتصال:

مكتب «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» التنفيذي

بناية الزهيري، الطابق الرابع

وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص.ب.: 5792 / 14 ، المزرعة: 1105 - 2070

بيروت، لبنان

هاتف: 366 319 1 (961)

فاكس: 636 815 1 (961)

بريد إلكتروني: [annd@annd.org](mailto:annd@annd.org)

الموقع الشبكي: [www.annd.org](http://www.annd.org)

**دراسة مقارنة:  
الأنظمة الضريبية  
في ست دول عربية**

# دراسة مقارنة: الأنظمة الضريبية في ست دول عربية

إعداد:

فراس جابر - إياد الرياحي

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية،

بيروت - لبنان

[www.annd.org](http://www.annd.org)

و

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

الطبعة الأولى

(حزيران/يونيو 2014)

تأتي هذه الورقة كجزء من سلسلة أوراق تنشرها الشبكة في إطار عملها لرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. يصب هذا العمل في إطار أهداف الشبكة الرامية الى تعزيز التحليل والبحث حول السياسات العامة في المنطقة إضافة الى دعم عملية بناء دور قوي للمجتمع المدني في تكوين وجهات نظر بديلة حيال صنع السياسات العامة في المنطقة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، حيث تكون متجذرة في الأولويات والحاجات الوطنية.

يمكن الاقتباس والاستشهاد من هذه المنشورة، كما يمكن إعادة إنتاج المعلومات التي تحتويها مع الإشارة إلى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مصدراً للعمل. يتم نشر هذه المطبوعة في إطار الشراكة القائمة بين شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبين منظمة كريستيان أيد، غير أن مضمون هذه المنشورة يعبر عن وجهة نظر المؤلفين فقط.

christian  
aid

# المحتويات

7	مدخل
9	حول النظام الضريبي
13	إشكاليات أنظمة الضرائب العربية
13	هروب الأغنياء والشركات
15	التهرب الضريبي العربي
19	الإيرادات الضريبية وجباية الدولة
21	الديون العامة وزيادة الضرائب
21	الدين العام في الدول العربية
27	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
31	خلاصة
43	قائمة المصادر والمراجع

تعتمد هذه الدراسة على مشروع بحثي نفذ لمدة سنتين من قبل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وبالتعاون مع عدة أطراف ومؤسسات وطنية.

في المرحلة الأولى قامت الشبكة العربية بالتعاون مع مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية - فلسطين المحتلة بإصدار تقرير يشمل تحليلاً لأربع أنظمة ضريبية في دول عربية (فلسطين، لبنان، الأردن، المغرب).

في المرحلة الثانية تم إعداد دراسات حالة للأنظمة الضريبية في (مصر، تونس) بالتعاون مع منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - تونس، والمركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

المرحلة الثالثة شملت إعداد تقرير مقارنة بين الأنظمة الضريبية في الدول الست استناداً للدراسات المذكورة.

عانت شعوب المنطقة العربية من عدم تكافؤ الفرص وانعدام المساواة المتأصل، والتهميش والإقصاء على أسس اجتماعية وجغرافية وغيرها، الأمر الذي أسس لمنظومة إدارة وحكم تشتغل على إعادة إنتاج الظلم الاجتماعي-الاقتصادي. في الواقع، عكست الثورات التي شهدتها بعض دول المنطقة وغياب الاستقرار والصراع الذي بلغ ذروته في بعضها الآخر، رفض الشعوب للتفاوت الاجتماعي-الاقتصادي الجسيم الناجم عن السياسات الاجتماعية الاقتصادية الظالمة التي طبقتها الأنظمة السابقة لعقود من الزمن، والتي زادت مع تطبيق سياسات بيع مؤسسات القطاع العام، والخصخصة غير المحسوبة وفق توصيات المؤسسات المالية الدولية لحكومات المنطقة على مدى العقود القليلة الماضية، والتي لم تنعكس إلا في بعض معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية في دول مثل مصر وتونس والمغرب، بالإضافة إلى إغراق الدول العربية بالديون وتجريدها من القدرات الإنتاجية والإنتاج المضاف القيمة. مع ذلك، لم يتحقق هذا النمو لدى الغالبية من شعوب هذه البلدان. بل خلافاً لذلك، تفاقم التفاوت بصورة درامية، حيث إن النمو الذي شهدته البلدان العربية لم يعد بالفائدة سوى على النخبة عوضاً عن القاعدة الشعبية، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المنطقة عاماً بعد عام.

في الحقيقة، ترك ازدياد نسبة التفاوت وانعدام المساواة والتهميش والإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية أثراً سلبياً طال العديد من قنوات التنمية ومنها تفاقم مشاكل نوعية خدمات الصحة والتعليم بالرغم من التحسن في مؤشراتهما ووصول المواطنين لهذه الخدمات، فضلاً عن حالات الفقر المدقع والبطالة والتهميش الاجتماعي، وخلق جزراً من الفقر والبطالة في المركز والأطراف، وسط مشاكل الحماية الاجتماعية العميقة، وتأسيس بيئة قانونية مشوهة قائمة على محاباة بعض رجال الأعمال والمستثمرين من دون وجود إستراتيجية واضحة لدور القطاع الخاص، والرأسمال الأجنبي.

جاءت مطالب الثورات بتوفير لقمة العيش، والعمل والتعليم تحت شعار العدالة الاجتماعية، انعكاساً جلياً لمظاهر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية، حيث تتميز الدول بضعف أنظمة الضمان والحماية الاجتماعيين وفي بعض الأحيان غيابها، لكنها في العموم هي أنظمة هشّة، لا تعدو كونها برامج للتدخل أو شبكات للامان الاجتماعي، وفي بعض الدول تكون على نطاق ضيق لا يغطي متطلبات العيش الكريم. وتتميز السياسات التنموية المعتمدة في الدول العربية بأنها موجهة نحو النخب، وليس نحو القاعدة الشعبية الواسعة، فهي في معظم الأحوال تزيد الهوة بين الفقراء والأغنياء كل عام.

إن مشاكل التمويل الخارجي والديون تتطلب تعبئة فعالة للموارد المحلية وتعزيز قدرات البنى الإنتاجية المحلية القادرة على التشغيل والإنتاج وخلق القيمة المضافة. وتعد السياسة الضريبية واحدة من أهم الآليات المتعلقة بسياسات إعادة التوزيع وتعبئة الموارد المحلية، ومن شأنها تصحيح بعض الاختلالات الاقتصادية الناشئة عن وجود امتيازات خاصة لفئة اجتماعية داخل المجتمعات العربية.

هناك جوانب تشابه كثيرة في الاقتصاد وفي إدارة الدولة له عند استعراض حالة الدول الست؛ حيث يبرز أولاً حجم الدعم الخارجي الكبير لمساعدة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة والإنفاق ضمن بنود الموازنة العامة المقررة، وهذا الدعم يعمل أساساً وفق شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية تكون في غالب الدول العربية تقشفية وعلى حساب مواطنيها الفقراء.

ثانياً حجم الدين الخارجي الكبير والفوائد المتركمة، بما يكبل إمكانيات إطلاق تنمية معتمدة على الذات في هذه الدول العربية، وذلك نتاج فوائد الدين التي تأخذ حجماً لا بأس به من الموازنة، كما أن هذا يهدد فكرة التنمية المستدامة للأجيال القادمة لأنها هي بالأساس من سيدفع الثمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن القروض والديون تفرض مزيداً من الشروط الاقتصادية- الاجتماعية كما نرى في حالة الأردن، مصر، فلسطين، لبنان والمغرب، وحتى في تونس، وتحديداً في تخفيض كبير للإنفاق الاجتماعي، ورفع الدعم عن السلع الأساسية منها المواد الغذائية والمحروقات بما يعنيه من زيادة العبء على الفقراء، من خلال فرض رسوم ضرائبية عالية ما يؤدي بدوره لإنتاج المزيد من الفقر.

بمعنى آخر أن المنح الخارجية والديون تأتي لتساعد اقتصاد الدولة على النهوض والإنفاق من أجل تنشيط الاقتصاد والرفع من نسق النمو، ولكنها في النهاية تؤدي إلى عكس ما هو مراد منها تماماً.

## حول النظام الضريبي

يحتل النظام الضريبي مكانة محورية في صميم العقد الاجتماعي، ويمثل أداة قوية لإعادة توزيع الثروة والدخل على مختلف الفئات الاجتماعية وبالتالي للحد من التفاوتات. ذلك أنه يتحكم في الفوارق الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية، وتأمين فرص عادلة اقتصادياً من خلال الإنفاق العام.

توفر الضرائب أصولاً مالية تدعم خزينة الدولة، التي تستفيد بدورها من العائدات الضريبية لتنفيذ المشاريع التنموية والاجتماعية وتأمين الخدمات العامة للمواطنين. وهكذا، يساهم المواطنون في النفقات الحكومية كل بحسب قدرته النسبية، من خلال تقديم جزء من مداخيلهم، تحت رعاية الحكومة وحمايتها.

يحدد الفريق التقني المعني بتمويل التنمية والتابع للأمم المتحدة أن الضرائب تشكل مورداً هاماً وأساسياً في تمويل نفقات الدولة تجاه الخدمات الاجتماعية «ويستتبع تمويل مستوى كافٍ من النفقات العامة، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي، مع الحد من أوجه العجز في الميزانية، تحصيل إيرادات كبيرة من الضرائب. وينبغي أن تكون الإيرادات الضريبية (التي تكملها المساعدة الخارجية في البلدان المنخفضة الدخل) كافية حتى يتسنى تمويل النفقات من دون اللجوء إلى فرض ضريبة التضخم، التي تقع على كاهل الفقراء بصورة غير متناسبة، أو إلى خفض استثمارات القطاع الخاص. وسوف يكون على العديد من البلدان النامية إجراء إصلاحات ضريبية لرفع الإيرادات الضريبية إلى المستويات المطلوبة. وقد اعتبرت ضريبة القيمة المضافة مفيدة في العديد من البلدان لأنها توزع العبء الضريبي على قاعدة ضريبية واسعة، رغم أنه قد تكون هناك حاجة إلى توخي الحرص للحيلولة دون وقوع النصب الأعظم من هذا العبء على كاهل الفقراء. وقد بينت التجربة أن الهيكل الضريبي مهما كان جذاباً على الورق، لن تكون له قيمة تذكر إذا طبق بطريقة تعوزها الكفاءة أو يشوبها الفساد. ويشير ذلك إلى ضرورة تبسيط النظام الضريبي، حيثما كان ذلك ممكناً،

وأهمية بناء إدارة ضريبية تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وتكون خالية من الفساد... علاوة على الحد من نطاق التهرب الضريبي وتجنب الضرائب المفروضة على مصادر الدخل التي تنطوي على عنصر عبر وطني. وسيسمح هذا بتوسيع القاعدة الضريبية، وبالتالي تخفيض المعدلات الضريبية الحدية، ما سيساعد على الحد من الآثار المثبطة مع زيادة الطابع التدرجي للضرائب»<sup>(1)</sup>

هذا الاتجاه الذي حدده فريق الأمم المتحدة حول فرض الضرائب غير المباشرة يتضارب مع آخر توصيات صندوق النقد الدولي -الذي غير الاتجاه أخيراً- موصياً بفرض ضرائب على الثروات لمرة واحدة فقط وضريبة دورية على الملكيات العقارية من أجل تصحيح الاختلال الاقتصادي وزيادة النمو، وزيادة إيرادات الدولة وتجاوز أزمة الديون السيادية.

حددت المظاهر المشتركة التي تتسم بها الأنظمة الضريبية في هذه البلدان الست (مصر، الأردن، المغرب، فلسطين، لبنان، تونس). وتشمل هذه التحديات التهرب الضريبي والإفلات من الضرائب الذي يمارسه الأغنياء والشركات المتعددة الجنسيات، وأهمية الاقتصاد غير النظامي، واعتماد السلطات على الضرائب غير المباشرة وتعزيزها من قبل المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى المنافسة الضريبية ضمن غيرها من الأمور.

هناك تشابه في المجالات المتعلقة بإدارة الاقتصاد في هذه البلدان. على سبيل المثال، نلاحظ أن حجم المساعدات الأجنبية التي تتلقاها هذه البلدان كبير جداً. كما أن حجم الديون الخارجية والفوائد المستحقة أصبح مثار قلق بالنسبة لبعض هذه الدول، ما يجعل احتمالات إطلاق التنمية بالاعتماد على النفس في البلدان العربية متعادلة، ويعود سبب ذلك بصورة أساسية لخدمة الدين التي تقطع جزءاً كبيراً من الميزانية.

العدالة الضريبية تساهم في الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق التنمية وتقليل الفقر، حيث إن أي نقاش ديمقراطي تشاركي مجتمعي حول الضريبة، ومن يجب أن يدفعها وبأي نسب، وكيفية إنفاق الدولة هذه الموارد المالية على الخدمات، ومشاريع التطوير والتنمية سيؤدي إلى تحقيق استقرار مجتمعي، ويقلل من الاحتقان الناتج من سياسات التوزيع غير العادلة.

(1) الأمم المتحدة. 2000. تقرير الفريق التقني رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. الرابط الإلكتروني: [http://www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A\\_55\\_1000.htm](http://www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A_55_1000.htm)

تُعتبر إدارة الاقتصاد الوطني للدولة من ركائز العمل على إيجاد نظام ضرائبي يحقق دعماً مالياً لخزينة الدولة، بهدف تحقيق وإنجاز خدمات عامة للمواطنين وتثبيت دور الدولة. وبذلك فإن رعايا الدولة يساهمون في النفقات الحكومية، كل حسب مقدرته النسبية، أي نسبة من الدخل الذي يتمتع به المواطن في ظل رعاية وحماية الحكومة.

النظام الضريبي له دور محوري في الموازنة العامة للدولة، وذلك لما يمثله من نسبة كبيرة من مصروفات المواطنين ونسبة أكبر من إيرادات خزانة الدولة- كما أن النظام الضريبي من شأنه تحقيق العدالة الاجتماعية أو الإخلال بها. فمن خلال النظام الضريبي يستطيع صانع السياسة العامة تحديد من يتحمل الكلفة الضريبية الأكبر، ومن يستحق الإعفاء من الضريبة، كما يحدد حجم الإيرادات التي تهدف الدولة إلى جمعها، وأي التعاملات تخضع للضرائب. وكل هذه القرارات تؤثر في حياة المواطنين، وفي قدرة الدولة على تمويل خزانتها، وفي توافر الإيرادات لدى الخزانة العامة من أجل الإنفاق على الخدمات الأساسية. كما أن النظام الضريبي من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في تحفيز القطاعات الانتاجية والاستثمار، كما يمكن أن يلعب دوراً في تحقيق النمو الاقتصادي، والأهم من ذلك أن السياسة الضريبية من شأنها أن توفر موارد وظروفاً تحقق التنمية والعدالة الاجتماعية.<sup>(2)</sup>

ومع العجز المتراكم في الموازنات العامة للعديد من البلدان العربية، غالباً ما تلجأ الحكومات إلى الضرائب، كملاذ أخير لتمويل هذا العجز. وعلى الرغم من أن الخطابات الرسمية تجاه توسيع الوعاء الضريبي وفرض ضرائب أعلى على الأغنياء ما زالت السائدة، إلا أن ما يحدث عادة هو غير ذلك. يستخدم هذا الخطاب حالياً للتضليل ولامتصاص غضب الناس، حيث تتم مباشرة زيادة الأعباء الضريبية من خلال فرض رسوم أعلى (ضريبة القيمة المضافة، والمبيعات).

إن التزام المواطن بدفع الضرائب مرتبط بشكل كبير بثلاث محاور رئيسية؛ المحور الأول يتمثل في فهم المواطن للأنظمة والقوانين الضريبية. أما المحور الثاني فيتعلق بمدى عدالة هذا النظام أو القانون من وجهة نظر المواطن نفسه. ويرتبط المحور الثالث بمدى ملاحظة المواطن لجدوى دفع الضرائب، من خدمات عامة تمس حياته أو فعالية الحكومة في استخدام هذه الضرائب بشكل كفؤ يؤثر على الرفاه بشكل عام.

(2) المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. العدالة الضريبية في مصر: دراسة عن السياسة الضريبية في مصر وفرص تحقيق العدالة. (تحت النشر).



## إشكاليات أنظمة الضرائب العربية

يعالج هذا القسم الإشكاليات التي تواجه الأنظمة الضريبية في كل من (فلسطين والأردن ولبنان والمغرب وتونس ومصر) من نواحٍ مختلفة، والتي تؤثر في نظرة المواطن العربي للربحية الضريبية، وتؤثر أيضاً في فعالية الأنظمة الضريبية من جهة أخرى، أهم تلك القضايا: العدالة الضريبية والتهرب الضريبي وحجم الضغط الضريبي على الشركات، وحجم الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي.

### هروب الأغنياء والشركات:

تعتبر مسألة التهرب الضريبي مشكلة عالمية لها الكثير من التبعات السلبية على اقتصاديات الدول. وتزداد تلك المشاكل في البلدان التي تعيش حالاً من عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد، وهذا يمنع وجود تمويل حقيقي ومجدٍ للبرامج الأكثر إلحاحاً كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية.

أصدرت شبكة العدالة الضريبية تقريراً تحت عنوان «افرض الضرائب علينا إن كنت تستطيع Tax us if you can» عام ٢٠٠٥، والذي قدر الخسارة التي تتكبدها الدول جراء غياب أو ضعف الأنظمة الضريبية في الدول وعن تجنب دفع الضرائب من قبل الأفراد والشركات وعن هروب رؤوس الأموال بنحو ٢٢٥ مليار دولار أميركي<sup>(3)</sup>.

تساوي الأصول المعقودة في الخارج، بعيداً من نظام الضرائب الفعّال، نحو ثلث مجموع الأصول العالمية، وبالتالي أكثر من نصف تجارة العالم تتهرب من الضرائب. تخسر الدول النامية من العائدات أكثر مما تحصل عليه من تدفق المساعدات السنوية إليها، وتقدر حجم الأموال والأصول المعقودة في الخارج من بعض الأفراد بنحو 11.5 تريليون دولار مع خسارة سنوية ناتجة من عوائد الضريبة على الناتج من هذه الأصول بقيمة 250 بليون دولار. ويعد هذا خمسة أضعاف ما قدره البنك الدولي في عام 2002 من احتياجات لتحقيق الهدف

(3) الشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة. 2010. القطاع الضريبي اللبناني: الواقع الحالي، إصلاحات وزارة المالية والخطوات الأساسية لتفعيل القطاع.

الإئمائي للألفية الثانية التابعة للأمم المتحدة لخفض نسبة الفقر في العالم في 2015.<sup>(4)</sup> يمكن أيضاً لهذا المال أن يكرس في جعل البنية التحتية في العالم قادرة على التصدي لتغيرات المناخ. وأقر البنك الدولي في عام 2007 التقديرات التي قامت بها منظمة النزاهة المالية العالمية (GFI) بأن تدفق العائدات العالمية الناتجة من النشاطات الإجرامية والفساد والتهرب الضريبي تصل من 1 إلى 1.6 تريليون دولار في السنة نصفها يأتي من الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية، حيث قدرت منظمة النزاهة المالية العالمية في آخر دراساتها بأن حجم التدفق السنوي عبر الحدود من البلدان النامية لوحدها يساوي نحو من 950 مليار دولار إلى 1.1 تريليون دولار سنوياً.<sup>(5)</sup>

تقوم أكبر المراكز المالية العالمية مثل لندن ونيويورك ودول مثل سويسرا وسنغافورة بتقديم تسهيلات سرية ومميزة لجذب تدفق رؤوس الأموال الخارجية. وبينما يقوم أصحاب رؤوس الأموال بتجريد الأصول المالية في دولهم ونقلها لهذه المراكز المالية، تحرم البلدان النامية من استثمار رأس المال المحلي، وبالتالي لا تحصل حكوماتهم على العوائد الضريبية اللازمة وهذا كله يساعد تدفق رأس المال ليس من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كما تتوقع بعض نظريات الاقتصاد التقليدية، بل سيكون التدفق بالعكس تماماً. تصبح الدول التي تخسر العوائد الضريبية أكثر اعتماداً على المساعدات الخارجية. حيث أوضحت الدراسات الحديثة بأن على سبيل المثال جنوب الصحراء الكبرى هي دائن صاف لكل بلدان العالم بمعنى أن الأصول الخارجية المقدرة من هروب رأس المال إلى الخارج قد تجاوزت الديون الخارجية المقدرة من مخزون الديون الخارجية. ويكون الفرق هنا أنه بينما تكون الأصول تحت سيطرة القطاع الخاص تكون الديون هي الديون العامة للحكومات الإفريقية وشعوبها.<sup>(6)</sup>

تبين هذه الدراسات وغيرها، أن الجنوب والعالم العربي كجزء أساسي منه، إنما يتلقى المنح والمعونات من أجل تمويل العجز الناتج بالأساس عن استغلال الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية لمقدراته، وتبين هذا خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث قامت الأموال الضخمة التي وضعتها الصناديق السيادية لبعض الدول العربية بدور المنقذ لاقتصادات كثيرة، ولكن هذه الأموال لم يتم وضعها لتحقيق تنمية متوازنة داخل نفس المجتمعات المصدرة للثروات.

(4) الدراسة السابقة.

(5) الشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة، الدراسة السابقة.

(6) الدراسة السابقة.

## التهرب الضريبي العربي

يفسر حجم التهرب الضريبي بغياب الآليات القانونية الواضحة، وانعدام سلاسة النظام الضريبي وعدالته، وبوجود مشاكل سياسية معقدة، إلى جانب العمل بقوانين تسهل أحياناً عملية التهرب، وتحديدًا تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. ومع سقوط بعض الأنظمة العربية في اليمن ومصر وتونس اتضح حجم الأموال المهربة إلى الخارج، حيث ما زالت هذه الدول تواجه مشاكل جدية في معرفة حجم تلك الودائع في البنوك الخارجية، ناهيك عن الإجراءات المعقدة والطويلة لعملية تحصيلها، حيث أعلنت العديد من الدول الأوروبية تجميد تلك العائدات المالية.

التهرب من الضريبة يعني تمكن المكلف من التخلص كلياً أو جزئياً من تأدية الضريبة المتوجبة عليه. ويمكن لهذا التهرب أن يحصل من خلال لجوء المكلف إلى اعتماد التهرب المشروع المتمثل بتجنبه الخضوع للضريبة وتأديتها، دون أن يكون قد ارتكب أية مخالفة قانونية، ويتمثل التهرب غير المشروع بنجاح المكلف في الإفلات من تأدية الضريبة المستحقة عليه عبر ممارسة الغش والتزوير ومخالفة الأحكام القانونية. حيث في الحالة الأولى يستغل بعض المكلفين وجود ثغرات في متن التشريع الضريبي ليتخلصوا من الضريبة ككل أو من قسم منها على الأقل، مثال على ذلك تفرض الضريبة التصاعدية على الشركات الكبيرة (حالة لبنان) فتعتمد إحدى هذه الشركات إلى تجزئة نشاطها في إطار عدة شركات تكون في الواقع شركة واحدة إنما قانونياً تظهر بمظهر الشركات الصغيرة المتعددة فتستفيد بذلك من معدلات أدنى عن التكاليف الضريبية.<sup>(7)</sup>

في حالة فلسطين فإن الشركات الكبيرة العاملة في المجالات الخدماتية تلجأ إلى هذا النوع من الثغرات، إضافة إلى أنها تسجل كشركات أجنبية وتحصل على امتيازات الإعفاء الواردة في قانون الاستثمار.

(7) الشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة، الدراسة السابقة.

تتميز المغرب بوجود عدد من أشكال التهرب الضريبي التي يترتب عنها ضياع كم هائل من المداخيل الضريبية، قدره البعض بـ30% في مجال الأرباح المهنية التجارية والصناعية، حيث تلجأ بعض المقاولات إلى الاستهلاك المعجل الذي ينفلت من القواعد الجبائية المسطرة، وهو ما يعرف بالتملص المحاسبي. كما أن هناك من يستغل عجز الإدارة الجبائية عن التتبع والتحقق من المداخيل، لإخفاء أكبر قدر من ثرواته أو مداخيله الحقيقية، بهدف تأدية أقل حصة ضريبية ممكنة. إضافة إلى عدم القدرة على متابعة مبيعات رخص الصيد في أعالي البحار، حيث لا يتم التصريح بمبيعات كبرى تباشر في جزر الكناري أو في أعالي البحار. إضافة إلى أن جزءاً من أصحاب المقاولات الكبرى (الشركات) يجعلون المجال العقاري ملجأ لرؤوس الأموال الراغبة في تفادي الضرائب أو التقليل منها بحكم القواعد المحفزة على الاستثمار فيه، وبخاصة في الجزء الاجتماعي منه.<sup>(8)</sup>

بناء على ما سبق، يمكن الإشارة إلى أن معضلة محدودية الموارد المالية للسلطة والتهرب الضريبي، هما انعكاس لعدة محاور، يمكن إجمالها بما يأتي:

**أولاً:** إن عدم تنظيم قانون ضريبي يعكس العدالة بين المواطنين من الناحية الاقتصادية، قد يكون من أهم عوامل التهرب الضريبي، لكنه في الوقت نفسه، يشكل المحدد الأول لموارد الحكومة المالية، والذي ينعكس في عدم فرض ضريبة تصاعدية عادلة؛ تلقي بالعبء الضريبي الأكبر على كاهل أصحاب الدخل المرتفعة.

**ثانياً:** إن الحالة الفلسطينية، والمتمثلة في أن الرواتب والأجور تمثل أكثر من نصف نفقات الميزانية، وأن الجزء الآخر يصرف على مصاريف أخرى، لا ينعكس على المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر من حيث الخدمات العامة أو الخاصة التي يرنو إليها عند الالتزام بدفع الضريبة المستحقة عليه.

**ثالثاً:** إن عدم مراعاة الحالة الاجتماعية للأفراد يشكل هاجساً سلبياً لدى المواطن، ولا يشجعه على الالتزام في دفع الضريبة بشكل عام، كما أنه يبين عدم التزام الحكومة بمراعاة الظروف الاجتماعية للمواطن، والذي يؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي. غياب العدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين المواطنين على اختلاف حالاتهم الاجتماعية والاقتصادية يؤثر سلباً على قدرتهم المادية في توفير إمكانيات المعيشة بشكل عام. وهذا يزيد من الفجوات المادية بين أفراد

(8) بندحمان، جمال. 2013. حالة النظام الضريبي (المغرب) في: حالة الأنظمة الضريبية (المغرب، الأردن، لبنان، فلسطين). الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

المجتمع، بدلاً من أن يدفعها إلى حالة من الانسجام والتناغم، بحيث يرفع من الرفاه للمواطن والمجتمع ككل.<sup>(9)</sup>

جدول رقم (1): حجم الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(10)</sup>:

الدولة	النسبة / عام 2012
المغرب	24.5%
تونس	20.8%
مصر	13.2%
الأردن	15.3%
لبنان	15.6%

نرى تبايناً كبيراً في حجم الإيرادات الضريبية بين الدول مكان الدراسة، حيث تتربع المغرب على العرش بقيمة 24.5 % بينما تأتي مصر في نهاية السلم بقيمة 13.2 %، ونرى أن بعض الدول المتقدمة مثل فرنسا تصل إلى 43 %، وإسبانيا 32 %، وفنلندا 42 %.<sup>(11)</sup> المشترك أيضاً أن العجز المتفاقم في ميزانية الدول سواء لبنان أو الأردن وفلسطين أو المغرب هو من العوامل المهمة التي تجعل إنفاق الحكومات على الخدمات التطويرية والتنمية ضعيف جداً. والقضية الأخرى أن اقتصاديات هذه الدول مغرقة بالديون الخارجية ونسبة الاقتراض العالي من البنوك سواء المحلية أو من قبل بنوك وصناديق عالمية، ما يغرق هذه الحكومات في محاولات إطفاء الدين العام الآخذ بالازدياد.

هذا انعكاس للعديد من العوامل؛ أهمها عدم وجود دولة أو سلطة قوية. ومن ناحية أخرى فإن معظم الإنفاق الضريبي لا يشعر به المواطن، لاضطرار الحكومات إلى استخدام الجزء الأكبر من تلك الضرائب لتغطية موازنة الرواتب وعدم تنظيم قانون ضريبي يعكس العدالة بين المواطنين من الناحية الاقتصادية، وقد يكون ذلك من أهم عوامل التهرب الضريبي، إضافة إلى عدم عدالة توزيع الأعباء الضريبية بين المواطنين «أعلن رئيس مصلحة الضرائب (المصري)، إن النظام الجبائي الحالي، غير عادل ويجامل الأغنياء، ويساعد على التهرب

(9) قباجة، أحمد. 2012. الضرائب في فلسطين: خروبهروب الأغنياء وأعباء جديدة على الفقراء. مركز بيسان للبحوث والإنماء وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

(10) البنك الدولي. البيانات. تاريخ الدخول (2014/4/10). الرابط الإلكتروني: [http://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS/countries?order=wbapi\\_data\\_value\\_2012+wbapi\\_data\\_value+wbapi\\_data\\_value-last&sort=asc](http://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS/countries?order=wbapi_data_value_2012+wbapi_data_value+wbapi_data_value-last&sort=asc)

(11) المجلس الاقتصادي والاجتماعي- المملكة المغربية. 2012. النظام الضريبي المغربي: التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

الضريبي، ولا يعطي الفقراء حقوقهم، واقترح إقرار نظام ضرائب تصاعديّة، لكي لا تتحمل الفئات الوسطى القسط الأكبر من نتاج موارد الضرائب... من جهة أخرى، يتميز الاقتصاد بارتهاؤه لقطاعات هشة وغير مضمونة مثل القروض و«المساعدات» الخليجية والأمريكية (ما يحد من استقلالية القرار السياسي) وتحويلات العمل المصريين بالخارج، والسياحة»<sup>(12)</sup>. يعتبر التهرب الضريبي بأشكاله المختلفة واحدة من أكثر الإشكاليات التي تواجه الحكومات محل الدراسة سواء في فلسطين أو لبنان والأردن وتونس ومصر والمغرب العربي، وبالعادة يجري التهرب الضريبي من ذوي الدخل العالية جداً، والشركات. وتقل هذه النسبة بين محدودي الدخل بحكم أن دخلهم بالإجمال خاضع للاقتطاع الضريبي من المصدر، أو من خلال دفع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك.

في فلسطين يقدر الخبراء والجهات الرسمية حجم التهرب الضريبي بين 30-40 %، أما في الأردن فيقدر الحجم بين 800 مليون دينار «قدرت قيمة التهرب الضريبي بمبالغ تتراوح بين 650 مليون دينار و800 مليون دينار سنوياً أو ما يعادل 3.5 % من إجمالي الدخل الوطني، وطالبت جمعية البنوك بالحد من هذا التهرب، وتوسيع قاعدة الضرائب إلى فئات التجار وأصحاب المؤسسات والأعمال الخاصة، بدل زيادة الأعباء على الأجراء، وأوصت دراسة للوكالة الأميركية للتنمية بضرورة «تركيز جهود دائرة ضريبة الدخل نحو الأفراد والشركات الصغيرة واقتصاد الظل»، وقدر حجم خسائر الجباية من الاقتصاد الموازي بنحو مليار دينار سنوياً<sup>(13)</sup>.

#### جدول رقم (2): حجم التهرب الضريبي في الدول العربية:

الدولة	حجم التهرب
فلسطين	50 % من قيمة الضريبة
الأردن	800 مليون دينار سنوياً
المغرب	5-6 مليار درهم
لبنان	70 %
تونس	50 %
مصر	350 مليار جنيه

ملاحظة: الأرقام بالجدول من تجميع الباحثان، ومن مصادر مختلفة

(12) المعز، الطاهر. 2014/4/12. النشرة الاقتصادية. كنعان النشرة الالكترونية. الرابط الالكتروني: <https://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=15801>

(13) المصدر السابق.

## الإيرادات الضريبية وجباية الدولة

تشير الدراسات الست للدول العربية إلى ارتفاع ميزان الجباية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحديدًا تلك المتعلقة بالأفراد. كما يلاحظ ترابط مباشر بين تخفيض العائدات الجمركية نتيجة تخفيض التعرفة الجمركية وبين ارتفاع الضرائب، ذلك أن العائدات الجمركية والجباية الضريبية هما المصدران الأساسيان لتمويل النفقات، لاسيما في ظل الانخفاض الملحوظ في النفقات الاستثمارية التي تعود بمدخيل إضافية إلى الميزانية العمومية.

فنلاحظ في حالة تونس أن «تطور هيكل الموارد الجبائية البحتة يوضح أن نسبة الأداءات المباشرة من الموارد الجبائية ارتفعت بصفة هامة حيث مرت من 19,6 % سنة 1987 إلى 44,7 % سنة 2013. وهذا الارتفاع نتج من ارتفاع نسبة الضريبة على الدخل، وبنسق أسرع، نسبة الضريبة على الشركات. وفي المقابل شهدت نسبة الأداءات غير المباشرة من الموارد الجبائية تراجعاً مستمراً بلغ 55,3 % سنة 2013 مقابل 80,4 % سنة 1987. وهذا التراجع نتج بالأساس من تراجع المعاليم الديوانية أي الجمروقية (الجمركية) التي انخفضت نسبتها من 20,9 % سنة 1987 إلى 4,4 % سنة 2013 بعد أن وقع تفكيك الحماية الجمروقية (الجمركية) مع الاتحاد الأوروبي»<sup>(14)</sup>

نلاحظ الأثر المباشر لتخفيض الرسوم الجمركية على زيادة ضريبة الدخل، وتحديدًا على الأفراد، وبشكل أساسي الموظفين، وتتشابه الحالة في مصر «مثلت نحو 20-30 % من إجمالي الضرائب حتى 2001/2000، ثم انخفضت لتمثل نحو 4 % من إجمالي الإيرادات الضريبية في 2011/2010»<sup>(15)</sup>

(14) بدوي، عبد الجليل. النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (تحت النشر).

(15) المركز المصري، مصدر سبق ذكره.

جدول رقم (3) التحمل الضريبي: الإيرادات الضريبية ومساهماتها في إجمالي الإيرادات:

الدولة	نسبة الإيرادات الضريبية	العام
الأردن	70 %	سنة 2012
لبنان	72 %	سنة 2009
تونس	62.2 %	سنة 2014 (تقديري)
مصر	68 %	سنة 2014
فلسطين	70 %	سنة 2013
المغرب	72 %	سنة 2011

نلاحظ من الجدول ارتفاع الإيرادات الضريبية من إيرادات الدولة، وهذا يعني أولاً غياب مساهمة قطاعات اقتصادية مهمة في دعم الإيرادات، وعند فحص الإيرادات الضريبية سنلاحظ ارتفاعها بشكل كبير على الأفراد، والضرائب غير المباشرة (قيمة مضافة، مبيعات) والتي تثقل كاهل الفقراء.

جدول رقم (4): نسبة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيرادات:

الدولة	نسبة ضرائب المبيعات/ الضرائب على الاستهلاك	السنة
الأردن	49.5 %	2012 من إجمالي الإيرادات
لبنان	68.5 %	2009
تونس	45.5 - 63.6 %	2009-2010
مصر	40 %	2013
فلسطين	94 %	2012 وتشمل الجمارك
المغرب	56.4 %	2011

ملاحظة: الأرقام والإحصائيات من تجميع الباحثين، ومن مصادر مختلفة.

تدل هذه الأرقام على وجود فوارق هائلة في قيمة الضرائب غير المباشرة داخل الدول العربية، وإذا ما أضفنا إليها الجمارك والرسوم على الواردات فتصبح الأرقام تقترب من حاجز 60-75 % في معظم الدول العربية، وهذا يعني أن العدالة الضريبية بشكل أساسي مفقودة. الضرائب غير المباشرة تدفع من قبل الفقير والغني بنفس القيمة عند الاستهلاك، وهي في معظم الدول العربية مفروضة على معظم السلع، إذا ما استثنيا المغرب ومصر لوجود شريحة ضريبية على المواد الأساسية، وبالتالي فإن الفقراء وذوي الدخل المحدود يدفعون ضرائب عالية عند استهلاك المواد الغذائية وغيرها من السلع الضرورية للحياة، وهذا يدل على غياب العدالة في الأنظمة الضريبية المختلفة للدول العربية مجال الدراسة.

## الديون العامة وزيادة الضرائب

هناك لازمة اقتصادية أصبحت واضحة لدى الدول العربية، حيث ألزمت الاتفاقيات التجارية الثنائية والدولية التي وقعت عليها معظم الدول العربية، فتح أسواقها أمام البضائع الأجنبية بشكل تنافسي، ما يعني أن تقوم الدولة بتخفيض الرسوم والجمارك المفروضة على الواردات. هذا قلل من قدرة الدولة على الجباية المالية، وأدى إلى أثرين مباشرين: الأول، زيادة الضرائب المحلية وتحديدًا الضرائب غير المباشرة، حيث بدأت هذه الزيادات بعد نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، بشكل واضح ومباشر، من أجل تعويض فقدان (انخفاض) القدرة على الجباية إلى حد كبير. الثاني، الاستدانة والاقتراض من المصادر الداخلية والخارجية، وبما يترافق هذا مع شروط وفوائد عالية.

أدت الاستدانة والقروض إلى عدة آثار مباشرة أخرى، وأكثرها أهمية إلزام الدول العربية بتخفيض الإنفاق والتشف، وتقليل المساعدات والخدمات الاجتماعية التي تقدمها. وكذلك تراكم الديون، ما أدى إلى تنامي خدمة الدين بشكل هائل يستنزف الميزانية الحكومية. بمعنى آخر، فإن الآثار المباشرة لفتح الأسواق بالمعنى الاجتماعي ساعدت على زيادة كلفة الحياة على الفقراء وذوي الدخل المحدود، من خلال زيادة تحصيل الضرائب منهم بشكل مباشر وغير مباشر، ووقف الإنفاق على برامج دعم السلع والبرامج الاجتماعية، وأخيراً وليس آخراً، تكبيل قدرة الأجيال القادمة على التنمية، لأن الديون التي تترجح تحتها الدول العربية سوف تقوم بتسديدها الأجيال القادمة.

### الدين العام في الدول العربية:

تشير دراسة منظمة مكافحة الرشوة في لبنان إلى حجم وتوزيع الدين العام في لبنان، فقد وصل الدين العام في لبنان إلى حدود 47.35 مليار دولار أميركي حتى النصف الثاني من

العام 2009، مانسبته 153 % من الناتج المحلي حتى حزيران من العام 2009، بعد أن وصل إلى حدود 188 % من الناتج المحلي حتى نهاية العام 2006، وهو من الأعلى في العالم. وتستحوذ خدمة الدين العام على الجزء الأكبر من واردات الموازنة العامة. إذ ورد في مشروع موازنة العام 2008 إن خدمة الدين العام بلغت 4650 مليار ليرة لبنانية مقابل 4900 مليار ليرة لبنانية ملحوظة في مشروع موازنة العام 2007، بينما ارتفعت خدمة الدين العام إلى 6040 مليار ليرة لبنانية خلال العام 2009، أي بزيادة قدرها 1390 مليار ليرة عن عام 2008. وعند مراجعة تقرير وزارة المالية حول مشروع موازنة عام 2009 يتبين لنا أن العجز المقدر في الموازنة العامة بلغ حدود 4915 مليار ليرة أي ما نسبته 10.5 % من الناتج المحلي مقابل 3017 مليار ليرة وارده في مشروع موازنة العام 2008. هذا الأمر يدفع الدولة اللبنانية إما إلى زيادة الضرائب العامة إما الاستدانة لسد هذا العجز. وهنا لا بد من التذكير بأن 82 % من الواردات تخصص لخدمة الدين ودفع الرواتب والأجور ودعم مؤسسة كهرباء لبنان، ما يبقي فقط ما نسبته 18 % من مجموع الموازنة لتسيير أعمال الدولة والإنفاق الاستثماري بما في ذلك حصة الدولة في تمويل المشاريع الممولة من مصادر مالية ميسرة»<sup>(16)</sup>.

التحليل السابق لـ«الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد» بني على أساس أن الدين العام للحكومة اللبنانية كان 39 مليار دولار، أما الدين العام حتى عام 2013 فقد بلغ 55 مليار دولار، أي أن الدين العام في لبنان ازداد خلال الثلاث سنوات الأخيرة نحو 16 مليار دولار، وهذا ما يثير القلق بشكل كبير.

ومن السمات البارزة للموازنة العامة للدولة الأردنية العجز المتكرر بين الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى عجز الإيرادات العامة من تغطية أقساط المديونية، لذلك استحدثت الحكومات المتعاقبة ما يُعرف بموازنة التمويل لتغطية العجز، ويجري تغطية موازنة التمويل عن طريق الاقتراض، لقد اعتمدت موازنات الدولة تاريخياً على المساعدات والقروض لتغطية العجز، وقد أغرقت البلاد بالمديونية ومنذ انفجار الأزمة الاقتصادية عام 1989 وما زال الاقتصاد الأردني يعاني من عبء المديونية وخدماتها، حيث يفتتح سنوياً نحو 10 % من الإيرادات المحلية لتسديد الفوائد، أما الأقساط المستحقة فتجري إعادة جدولتها سنوياً<sup>(17)</sup>.

(16) منظمة مكافحة الرشوة- دراسة سبق ذكرها.

(17) لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية. 2010. نتائج وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني -عمان.

في الوقت الذي أظهرت بيانات حديثة لوزارة المالية الأردنية ارتفاع إجمالي الديون المحلية والخارجية المستحقة على الأردن 7 % إلى 10.339 مليار دينار (14.6) مليار دولار نهاية تموز 2012 مقارنة بنهاية العام الماضي، أعلنت وزارة التخطيط طلب الأردن قروضاً يابانية لتمويل مشاريع إستراتيجية وأخرى متعلقة بقطاعي الصحة والمياه. ارتفع رصيد الدين العام (الداخلي والخارجي) للمملكة بنسبة 12 بالمئة لنهاية حزيران من العام الحالي مدفوعاً بنمو متزايد لكفالات الحكومة لديون مؤسسات وطنية في مقدمتها شركة الكهرباء الوطنية. وقالت بيانات أولية أصدرتها وزارة المالية منتصف 2012 أن ديون شركة الكهرباء المكفولة من قبل الحكومة والتي تصنف على أنها دين داخلي بلغت نحو مليار و630 مليون دينار لنهاية حزيران 2012. وبلغ رصيد الدين العام 15 ملياراً و16 مليون دينار (21.3) مليار دولار) في النصف الأول من عام 2012 مقارنة مع رصيد الدين البالغ 13 ملياراً و402 مليونين في نهاية 2011. وارتفع صافي الدين العام الداخلي إلى 10 مليارات و625 مليون دينار لنهاية حزيران 2012 مقابل 8 مليارات و915 مليوناً رصيداً نهاية 2011. وشكل صافي الدين الداخلي على المؤسسات المستقلة البالغ 1955 مليون دينار نحو 5.18 بالمئة من إجمالي الدين العام الداخلي. وارتفع الدين العام الخارجي بنسبة طفيفة إلى 4 مليارات و491 مليون دينار لنهاية حزيران من العام الحالي مقارنة مع 4 مليارات و487 مليوناً في نهاية 2011. وشكل الدين الخارجي من مؤسسات دولية، منها البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي وبنك الاستثمار الأوروبي نحو 40 بالمئة من إجمالي الدين الخارجي، فيما شكل نحو 33 بالمئة من الدول الصناعية في مقدمتها اليابان وألمانيا وفرنسا.<sup>(18)</sup>

أفاد تقرير لوزارة المال والاقتصاد المغربية هذا العام، بأن الديون الخارجية بلغت العام الماضي نحو 163 بليون درهم (20 بليون دولار)، ارتفاعاً من 152 بليوناً (18.5 بليون دولار) عام 2009، وشهد عام 2010 عودة الرباط إلى السوق الدولية للحصول على قرض سيادي بقيمة بليون يورو من السوق المالية في لندن. بينما المؤسسات المالية الدولية منحت المغرب 52 في المئة من مجموع القروض الخارجية المستخدمة في تمويل مشاريع البنية

(18) الرأي الأردنية. 2012/8/5. الدين العام للمملكة يتجاوز 15 مليار دينار. الرابط الالكتروني: <http://www.alrai.com/article/531319.html>

التحتية، كما منح الاتحاد الأوروبي 26 في المئة من تلك القروض التي تمثل 20 في المئة من الدين العام البالغ نحو 45 بليون دولار. وأوضح أن الديون المستحقة على الخزانة العامة لا تتجاوز 10 بلايين دولار، في حين أن الديون الأخرى هي عبارة عن ضمانات قروض لعدد من الشركات والمؤسسات العامة، وتقل النسبة عن واحد في المئة بالنسبة إلى المصارف التجارية المغربية.

في فلسطين هناك منحي آخذ بالازدياد للاعتماد على الاقتراض، سواء من بنوك محلية أو خارجية، هذا بشكل أساسي. ومع تراجع التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية، أصبحت الديون الحالية قريبة من الأربع مليارات دولار أمريكي. فيما تعجز الحكومة الفلسطينية عن سداد ديونها لشركات القطاع الخاص. وتستخدم معظم عائدات الضرائب في تمويل فاتورة الرواتب للعاملين في القطاع الحكومي. وما زالت سلطات الاحتلال تتحكم بعائدات الضرائب فيها بشكل أساسي، وتخضعها في كل مرة لعمليات ابتزاز سياسي.

مصر التي عانت من حالة عدم الاستقرار وتقلب نظام الحكم بعد الثورة، ارتفع الدين العام فيها إلى مستويات قياسية. وقد كشف البنك المركزي المصري، اليوم الأحد، أن إجمالي الدين العام المحل يسجل رقماً تاريخياً غير مسبوق في تاريخ مصر، ليلغ 1460.4 مليار جنيه، في نهاية شهر مارس 2013، منه 82.9 % مستحق على الحكومة، و4.4 % مستحق على الهيئات العامة الاقتصادية، و12.7 % على بنك الاستثمار القومي.

وسجل الدين العام الخارجي زيادة تقدر بنحو 4.4 مليارات دولار، بمعدل 12.9 %، حيث بلغ 38.8 مليار دولار، في نهاية شهر ديسمبر/ كانون أول الماضي، ما يعادل نحو 271.6 مليار جنيه، وليلغ إجمالي الديون المستحقة على مصر داخلياً وخارجياً 1732 مليار جنيه، أي 1.7 تريليون جنيه، وهو أعلى مستوى على الإطلاق من الديون مستحق على مصر، في تاريخها.<sup>(19)</sup>

تعاني تونس من الأمر نفسه، مع غياب شفافية الحكومة في الإعلان عن أرقام الدين الخارجي والداخلي (العام)، فيما يقول باحث اقتصادي «بلغ مقدار الدين الخارجي الإجمالي التونسي وفق معطيات البنك المركزي إلى حدود شهر حزيران/يونيو من سنة 2012 مبلغ

(19) النهار المصرية. 2013/7/14. لأول مرة 1.7 تريليون حجم الدين العام المصري. الرابط الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~136993>

34636,9 مليون دينار. وإذا ما أضفنا ذلك إلى الدين الداخلي لسنة 2011 والمقدّر بـ 58612 مليون دينار، فإنّ المجموع يكون 93248,9 مليون دينار. أمّا إلى حدود شهر شباط/فبراير 2013، فإنّ الدين التونسي قد جاوز، وفق ما صرّحت به إيڤا جولي، عضو البرلمان الأوروبي، الـ 20 مليار يورو، أي ما يفوق الـ 40 مليار دينار. وبذلك تكون نسبة الدين العام، الداخلي منه والخارجي، قد تجاوزت الـ 150 في المئة من الناتج الداخلي الخام.<sup>(20)</sup>

تدل أرقام الدين العام في الدول العربية على حدة الأزمة الاقتصادية، واللجوء إلى الديون الخارجية والداخلية كمصدر لتمويل نفقات الدولة، ولكنها - أي الديون - مصدر لاستنزاف ميزانية الدولة، لأن جزء كبيراً منها يذهب لتسديد خدمات/ فوائد الدين العام، وهذه الموارد التي تذهب لتسديد الفوائد على حساب البرامج الاجتماعية والتنمية للدولة.

أما حقيقة أن الديون الخارجية تستخدم من أجل تمويل مشروعات تنموية كبرى في هذه الدول، بحيث تعمل على التشغيل، وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، والتصنيع، فقد كشف زيفها، حيث كشفت الثورات في مصر وتونس أن النظام الحاكم استخدم الديون الخارجية من أجل تسديد فاتورة الرواتب والأجور، وتسديد نفقات مرافق الدولة المختلفة، أي أنها ديون تأتي لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة.

---

(20) منصور، أنيس. 2013/3/20. تونس: المديونية والسيادة الوطنية. السفير العربي. الرابط الإلكتروني: <http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=752&refsite=arabi&reftype=articles&refzone=articles>



## منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أعلنت جامعة الدول العربية في عام 1997 عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك عبر المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وجاء سبب الإعلان عن هذه المنطقة نتيجة الرغبة في تحقيق المصالح الاقتصادية للدول العربية، وللمنطقة، ولإنشاء قوة اقتصادية إقليمية.

### أولاً - القواعد والأسس:

- 1 - يعتبر هذا البرنامج إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- 2 - تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1.
- 3 - تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 4 - تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
- 5 - مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- 6 - تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق.
- 7 - الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء

التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

8 - إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (7) أعلاه.

9 - بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها بتبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.<sup>(21)</sup>

سعت هذه الاتفاقية بالأساس إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية، وإعطاء امتيازات للسلع والبضائع الوطنية في الأسواق العربية، بحيث تعامل معاملة المنتج الوطني، مع تطبيق نفس قيم الرسوم والضرائب المحلية عليها، ولاحقاً يتم تخفيض الرسوم الجمركية. وفي خطوة متقدمة تأسس اتحاد جمركي بما يتطلبه ذلك من توحيد التعريفات الجمركية في كافة الدول أعضاء، أي الاتفاق حول تعريفات خارجية موحدة يتم إتباعها في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويعني هذا قيام تبادل تجاري عربي كبير مع السماح للبضائع العربية بتجنب دفع الرسوم والضرائب المحلية التي تفرض على السلع الأجنبية، وبالتالي تشجيع التصنيع والتبادل التجاري، وكذلك رفض أي نص اقتصادي أو اتفاقية تتعارض مع العمل الاقتصادي العربي، وهذا ما لم يتم الالتزام به. وقد سمحت اتفاقيات التجارة الدولية، باستثناء التكتلات الاقتصادية، بوجود حد أدنى من منطقة تجارة حرة مشتركة<sup>(22)</sup>، بما يعنيه من أن التكتل الاقتصادي يتم التعامل معه على أساس وحدة واحدة، ويتم استثنائه من قسم المعاملة التفضيلية الممنوع في قواعد منظمة التجارة العالمية.

اعتبر المختصون أن هذا سيزيد من حجم التبادل التجاري البيني العربي، وزيادة حجم صادرات الدول العربية الموجهة للأسواق العربية نتيجة معاملتها مثل البضائع والسلع الوطنية، إضافة إلى القدرة على تشكيل وفد مشترك في النقاشات التجارية والاقتصادية

(21) جامعة الدول العربية. إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/2/19.

(22) زروق، جمال الدين، عادل التجاني. 2007. التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية: تجربة الدول العربية. صندوق النقد العربي.

العالمية، ما سيزيد من وزن وقدرة الوفود التفاوضية بسبب أن الحجم الاقتصادي للمنطقة العربية سيكون ذا أثر ملموس.

رغم مرور أكثر من سبعة عشر عاماً على إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها ما زالت تواجه الكثير من المشاكل والعقبات والمعوقات، ومن أهمها: (1) غياب شفافية التعامل والمعلومات حول التبادل التجاري (2) الخوف على بعض القطاعات الإنتاجية داخل الدول العربية الأقل نمواً (3) وجود قيود غير جمركية (فنية، إدارية، سياسية) تعيق التبادل التجاري العربي وتفعيل المنطقة (4) غياب التنسيق العربي في السياسات الاقتصادية الكلية (5) غياب طرق نقل وشحن جيدة بين الدول العربية، ما يزيد من تكلفة الشحن.<sup>(23)</sup>

كما أن النظر إلى ميزان التبادل التجاري والعجز فيه، ما يزال يدل على أن هناك عجزاً تجارياً كبيراً لدى معظم الدول العربية، والدول التي لديها فائض في الميزان التجاري يأتي من خلال الاعتماد بشكل أساسي على تصدير النفط والغاز «بيّن أن مجموع فائض الميزان التجاري لـ 16 دولة عربية، يساوي نحو 244 مليار دولار في العام 2013. إلا أن الدخول إلى تفاصيل نوع الصادرات التي تخرج من الدول العربية، ونوع الواردات، يُظهر أن هذا الفائض ليس ناتجاً عن إنتاج صناعي وزراعي وتكنولوجي، وإنما نتيجة تصدير النفط إلى دول العالم فقط.

النتيجة الأكثر سوءاً، أنسبع دول (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، سلطنة عمان، ليبيا، الجزائر) من أصل 16 دولة، حققت فائضاً في ميزانها التجاري، في حين أتسع دول (مصر، السودان، فلسطين، الأردن المغرب، سورية، تونس، لبنان، موريتانيا) تعيش تحت عجز يراوح بين 291 مليون دولار و46 مليار دولار. يتبيّن من ذلك أن هذه الدول السبع لا تنتج إلا النفط، إذ إن قيمة الصادرات النفطية تصل نسبتها إلى ما بين 70 % وصولاً إلى 98 % من قيمة صادراتها الإجمالية. مثلاً، قيمة واردات الجزائر 55 مليار دولار تقريباً، في حين أن قيمة صادراتها نحو 66 مليار دولار. الجزائر حققت فائضاً في ميزانها التجاري بقيمة 11 مليار دولار، إلا أنه عند التدقيق في الأرقام يتبين أن 97 % من صادرات الجزائر من المحروقات. أما السعودية مثلاً، فقد وصلت قيمة صادراتها إلى 314 مليار دولار، بينها 52 مليار دولار فقط صادرات غير نفطية.»<sup>(24)</sup>

(23) وهيب، انتصار. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع - المعوقات - الآفاق). 2009.

(24) جديد اليوم. الربيع العربي... لم يفلح الاقتصاد بعد. تاريخ الدخول: 2014/4/20. الرابط الإلكتروني: <http://www.newtoday.ae/Arab-News/9019.html>

هذا يعني أن الدول العربية، إذا ما قمنا باستثناء الصادرات من النفط والغاز ومشتقاتهما، تعاني عجزاً تجارياً، ويتركز بالأساس في السلع والبضائع التجارية. أما معدل التبادل التجاري البيني بين الدول العربية لا يتجاوز 12 %، فيما تمثل الاستثمارات العربية داخل حدود الوطن العربي 7 % من الاستثمارات العربية الخارجية، بينما يحتاج الوطن العربي في الفترة المقبلة إلى استثمارات تتجاوز 600 مليار دولار لتحقيق أهدافه التنموية.<sup>(25)</sup>

تدل هذه الأرقام على وجود قدرات هائلة وغير مستغلة في إطار التعاون الاقتصادي العربي، سواء من خلال الاستثمارات العربية أو التبادل التجاري، أو التكامل الصناعي والزراعي، بما يمكن الدول العربية من تطوير اقتصاد تكاملي في مجالات متعددة. وبما يعني من تقليل كلفة الاستيراد العالية من البضائع الأجنبية، واستيراد بضائع عربية أقل سعراً على المواطن العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الاستيراد من الدول العربية ستطلق عملية إنتاجية أوسع.

إضافة إلى أن معظم الدول العربية قد قيّدت باتفاقية التجارة الحرة بما يعنيه من تخفيض سقف الجمارك على البضائع والمستوردات الأجنبية، فيساعد تقليل العوائق والعقبات الإدارية والاقتصادية أمام توسيع حصة البضائع العربية داخل هذه الدول دون الحاجة إلى تخفيض إضافي، بل تقليل قيمة الرسوم والضرائب المحلية على البضائع العربية وفقاً لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما ستخسره أي دول من جباية الرسوم والضرائب المحلية على البضائع والسلع العربية، سيتم تعويضه عن طريق توجيه صادراتها إلى الدول العربية وزيادة التشغيل وتحصيل الضرائب على الأجور، والتي ستعاملها بالمثل، وبالتالي لن يتم إضافة أي رسوم وضرائب على قيمة هذه المنتجات والبضائع.

الأمر الآخر، أنه يمكن لمثل هذا التبادل أن يقلل من استنزاف العملة الأجنبية عبر إيجاد صيغ تبادلية عربية للعملة، لأنه من خلال تطوير الاستثمارات ستعود المبالغ المالية إلى الدورة الاقتصادية للدول العربية من خلال استثمارات جديدة في مجالات حيوية وهامة اقتصادياً واستراتيجياً.

لذا يبدو السعي إلى تشكيل اتحاد جمركي عربي، يعمل على تنسيق الضرائب والجمارك

(25) مصرس، 2011/1/20. التبادل التجاري البيني لا يتجاوز 12 % والاستثمارات العربية 7 % فقط. الرابط الإلكتروني:

<http://www.masress.com/ahram/59258>

والرسوم، ويساعد القطاعات الصناعية والتجارية العربية على فهم الأنظمة الجمركية والضريبية العربية بشكل أسهل، ما يساعد على زيادة التجارة البينية العربية. كما أن انضمام الدول العربية إلى اتفاقيات ثنائية ودولية يعني أن وجود الاتحاد الجمركي لن يخسر الدولة أية إيرادات لأنها بالفعل قد التزمت بتخفيضات جمركية، بل سيخلق أثراً اقتصادياً وتجاريّاً من خلال توسيع قاعدة التبادل، والتكامل الاقتصادي العربي.

وفي هذا الإطار أشار تقرير حديث صادر عن الاسكوا أن تحريراً بسيطاً للعوائق غير الجمركية إضافة إلى الاستعاضة عن ما نسبته 20 في المائة من القوى العاملة الوافدة بالعمالة العربية سيضاعف من نسبة الارتفاع بالدخل، وسيخفض نسبة البطالة بما يزيد عن 4 بالمائة بالمتوسط لجميع الدول العربية.<sup>(26)</sup>

### خلاصة:

الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي مثقل بالكثير من الأزمات والمشاكل البنيوية، وتناول مسألة النظم الضريبية في الدول العربية يتيح لنا الكشف عن زوايا جديدة في هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المركبة.

لا ينظر في الدول العربية الى النظام الضريبي بوصفه إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال دوره في إعادة توزيع الدخل بين المواطنين. لا بل يعتبر آلية مهمة من أجل تشكيل إيرادات الدولة، وتحديد شكل إنفاقها. وتقضي العدالة أن تقوم الدولة بتحديد البرامج الاجتماعية والاقتصادية والتنموية المهمة من أجل تنمية مواردها والمجتمع، وفي حال بقيت الإيرادات مرتبطة بفكرة واحدة، وهي الإنفاق العمومي على الرواتب والأجور، ونفقات مؤسسات الدولة، فإن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لن يتغير، وهذا ما لمسّه الكثيرون بعد الثورات في الدول العربية، حيث بقي شكل النظام الاقتصادي كما هو، بل تفاقم الوضع سوءاً بازدياد المديونيات الخارجية كما تم توضيحها في الدراسة. لذلك لا بد من التوجه نحو الانفاق الاستثماري الذي يساهم في تعزيز الواردات العامة تلعب الأنظمة الضريبية دوراً أساسياً في مساهمة المواطنين في تمويل أنشطة الدولة، حيث تقع فكرة الضرائب بمساهمة نسبية حسب القدرة والدخل، وينقسم المواطنون إلى

(26) الاسكوا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2014. ملخص: التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية.

فئتين، الفئة الأولى وهم الأفراد الطبيعيون، والثانية وهي الأطراف الاعتبارية أي الشركات. وتبين الدراسة التحليلية، والدراسات الوطنية الست أن التحصيل الضريبي من الأفراد يفوق بشكل كبير التحصيل الضريبي من الشركات، وذلك لوجود عيوب قانونية كبيرة، إضافة إلى وجود الفساد، وطبيعة العلاقة بين البنية الإدارية للدولة والشركات.

طبيعة الإعفاءات المقدمة للشركات الأجنبية والمحلية في عدة حقول، لا تتناسب مع الأولويات التنموية، بل هي أحياناً سابقة لأي تخطيط تنموي، حيث يسود في الفكر التخطيطي التنموي أن تعطى الإعفاءات الضريبية وغيرها من أجل تنشيط قطاعات اقتصادية محددة ولمدد زمنية محددة، من أجل الانتاج والتشغيل، تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي تعزيز مساهمة القطاع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الواقع يختلف تماماً عما هو مفروض.

الأمر الثاني أن الإعفاءات المقدمة للأفراد في حدها العام قليلة، وهي تلامس خط الفقر الوطني، بمعنى أن الإعفاء الضريبي للدخول والرواتب الخاصة بالأفراد غير عادلة، وهي بالإجمال لم تحدث منذ فترة طويلة بحيث تأخذ بالاعتبار غلاء المعيشة والقدرة الشرائية للمواطنين، وتظل بعض الأنظمة الضريبية قاصرة عن إدراك فروق أساسية في الإعفاء المعطى للفرد، وذلك المعطى للعائلة المكونة من عدد من الأفراد، حيث أن الإعفاء الضريبي لا يتجاوب مع كثير من المعايير الاجتماعية.

تناولت معظم الدراسات الوطنية مسألة الضرائب غير المباشرة بأنواعها ومسمياتها المتباينة، ولكنها بشكل عام نتجت من فترة التحرير الاقتصادي، وتخلي الدولة عن أدوارها، وتوقيع الدول العربية على الكثير من الاتفاقيات، التي طالبت بفتح الأسواق وتخفيف الحماية عن السلع الوطنية، وإتاحة المجال لتنافسية عالية للمنتج الأجنبي، مما أدى إلى تراجع إيرادات الدول العربية من القطاعات الانتاجية ومن الجمارك، حيث وصلت هذه الاخيرة إلى سقف منخفض تصل إلى 3-5 % من الإيرادات، هذا العجز جرى تعويضه من خلال فرض ضرائب جديدة و/ أو زيادة في حجم الضريبة، والتي دفع ثمنها بالأساس الفقراء وذوو الدخل المحدود، والذين يشكلون غالبية سكان الدول العربية.

التهرب الضريبي ظاهرة منتشرة في معظم الدول العربية، وتنتج عن أمرين، الأول قدرة بعض المكلفين، وتحديدًا الشركات -توضح دراسة المغرب بالتفصيل حجم الإعفاءات الهائلة

للشركات في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية المربحة للدولة- على التهرب والتحايل الضريبي، وكذلك هروب الأفراد من دفع الضريبة، وجزء منهم بسبب عدم عدالة الضريبة، وعدالة الدولة في الخدمات، حيث إن الكثير من المناطق والفئات الاجتماعية تقوم بتسديد الالتزامات المالية للدولة من ضرائب وغيرها، فيما لا تقوم الدولة بتوجيه البرامج الاجتماعية والتنمية لهذه المناطق، مما خلق شعوراً بالغبن والظلم، وبالتالي دفع أعداداً منهم إلى عدم دفع الضريبة. وتوضح أيضاً مشكلةً بنبوية اقتصادية داخل الدول العربية، وهو حجم القطاع غير المنظم (أنظر/ي دراسة مصر)، أو القطاع الذي يعمل خارج أطر وقوانين الدولة الاقتصادية، حيث يتراوح حجم هذا القطاع بين 50-70 % أحياناً، ما يعني تجنب هذا القطاع دفع الضرائب والرسوم وغيرها من الالتزامات، إضافة إلى غياب الحماية القانونية للعاملين في هذا القطاع.

هناك غياب لأي حوار اجتماعي بين مختلف الفاعلين الأساسيين الاقتصاديين والاجتماعيين وبين الدولة من أجل إجراء حوار وطني حول الأنظمة الضريبية، وسبل إصلاحها بحيث تخلو من الثغرات القانونية، والأهم أن تنحى نحو العدالة الاجتماعية وتحقيقها، بحيث يتم توسيع قاعدة المكلفين ضريبياً من ناحية، وكذلك التدرج التصاعدي في الشرائح الضريبية بحيث تزيد كلما ارتفعت الثروة أو الدخل أو الراتب.

لذلك تطرح الدراسة ومن خلال لجنة من المؤسسات الأهلية إستراتيجية عمل حول الضرائب في عدد من الدول العربية في القسم الأخير منها.



## المصادر والمراجع

- الاسكوا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2014. ملخص: التكامل العربي: سبيلاً لنهضة إنسانية.
- الأمم المتحدة. 2000. تقرير الفريق التقني رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. الرابط الالكتروني: [http://www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A\\_55\\_1000.htm](http://www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A_55_1000.htm)
- بدوي، عبد الجليل. النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (تحت النشر).
- بندحمان، جمال. 2013. حالة النظام الضريبي (المغرب) في: حالة الأنظمة الضريبية (المغرب، الأردن، لبنان، فلسطين). الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
- البنك الدولي. البيانات. تاريخ الدخول (2014/4/10). الرابط الالكتروني: [http://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS/countries?order=wbapi\\_data\\_value\\_2012+wbapi\\_data\\_value+wbapi\\_data\\_value-last&sort=asc](http://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS/countries?order=wbapi_data_value_2012+wbapi_data_value+wbapi_data_value-last&sort=asc)
- جامعة الدول العربية. إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 19/2/1997.
- جديد اليوم. الربيع العربي... لم يفلح الاقتصاد بعد. تاريخ الدخول: 2014/4/20. الرابط الالكتروني: <http://www.newtoday.ae/Arab-News/9019.html>
- الرأي الأردنية. 2012/8/5. الدين العام للمملكة يتجاوز 15 مليار دينار. الرابط الالكتروني: <http://www.alrai.com/article/531319.html>
- زروق، جمال الدين، عادل التجاني. 2007. التنسيق الضريبي في إطار التجمعات

- الإقليمية: تجربة الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- الشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة. 2010. القطاع الضريبي اللبناني: الواقع الحالي، إصلاحات وزارة المالية والخطوات الأساسية لتفعيل القطاع.
  - قباجة، أحمد. 2012. الضرائب في فلسطين: هروب الأغنياء وأعباء جديدة على الفقراء. مركز بيسان للبحوث والإنماء وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
  - لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية. 2010. نتائج وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني - عمان.
  - المجلس الاقتصادي والاجتماعي- المملكة المغربية. 2012. النظام الضريبي المغربي: التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.
  - المركز المصري لحقوق الاقتصادية والاجتماعية. العدالة الضريبية في مصر: دراسة عن السياسة الضريبية في مصر وفرص تحقيق العدالة. (تحت النشر).
  - مصر. 2011/1/20. التبادل التجاري البيني لا يتجاوز 12 % والاستثمارات العربية 7 % فقط. الرابط الإلكتروني: <http://www.masress.com/ahram/59258>
  - المعز، الطاهر. 2014/4/12. النشرة الاقتصادية. كنعان النشرة الالكترونية. الرابط الالكتروني: <https://kanaanonline.org/ebulletin-ar/?p=15801>
  - منصور، أنيس. 2013/3/20. تونس: المديونية والسيادة الوطنية. السفير العربي. الرابط الالكتروني: <http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=752&refsite=ara>  
bi&reftype=articles&refzone=articles
  - النهار المصرية. 2013/7/14. لأول مرة 1.7 تريليون حجم الدين العام المصري. الرابط الالكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~136993>
  - وهيب، انتصار. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع - المعوقات - الآفاق). 2009.